

Distr.
GENERAL

A/RES/54/100
7 February 2000

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٢٨ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/54/L.55)]

١٠٠/٥٤ - التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٢/٤٨ المؤرخ ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ الذي منحت بموجبه منظمة التعاون الاقتصادي مركز المراقب،

وإذ تشير أيضا إلى قراراتها ١/٥٠ المؤرخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، و ٢١/٥١ المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، و ١٩/٥٢ المؤرخ ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و ١٥/٥٣ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، التي حثت في جميعها الوكالات المتخصصة والمؤسسات والبرامج الأخرى في منظومة الأمم المتحدة على تقديم مساعدتها لمنظمة التعاون الاقتصادي في سعيها لتحقيق أهدافها، كما دعت المؤسسات المالية الدولية المتخصصة إلى أن تفعل ذلك،

وإذ تشير كذلك إلى أن أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي هو تعزيز التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني،

وإذ تضع في اعتبارها دور منظمة التعاون الاقتصادي بوصفها منظمة إقليمية أصبحت الآن، بعد أن أعادت تشكيل هيكلها، مهيأة بدرجة أفضل لأداء دور معزز كتجمع اقتصادي إقليمي يستهدف تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للدول الأعضاء فيه،

وإذ ترحب بالتطورات الأخيرة فيما يتعلق بزيادة التفاعل بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء في تلك المنظمة،

وإذ تحيط علما بالبلاغ الصادر في الاجتماع التاسع لمجلس وزراء منظمة التعاون الاقتصادي الذي عقد في باكو في ٢١ أيار/ مايو ١٩٩٩، والذي أكد أهمية التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز المبادلات التجارية في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي، وعزم الدول الأعضاء في تلك المنظمة المتجدد على تحقيق ذلك،

وإذ تسلم بالمخاطر والتحديات التي تطرحها عملية العولمة والتحرير فضلا عن الفرص التي تتيحها بالنسبة لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، وإذ تشدد على ضرورة التصدي لشواغل تلك الدول بغية التخفيف من حدة النتائج السلبية للعولمة وتمكينها من الاستفادة من تلك العملية،

وإذ تعرب عن بالغ قلقها للخسائر البشرية الجسيمة الناجمة عن الكوارث الطبيعية وأثرها المدمر على الحالة الاجتماعية والاقتصادية لبعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي،

١ - تحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ١٥/٥٣^(١)، وتعرب عن ارتياحها لتسارع خطى التفاعل ذي الفائدة المتبادلة بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي؛

٢ - تلاحظ مع الارتياح التعاون الجاري بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال مشروع "بناء قدرات أمانة منظمة التعاون الاقتصادي"، وتدعو المنظمين إلى مواصلة زيادة وتعزيز التعاون الجاري بينهما؛

٣ - تلاحظ حرص منظمة التعاون الاقتصادي على المشاركة في شتى المناسبات التي رعتها الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في السنة الماضية، وتدعو إلى المزيد من الاتصالات والمشاركة النشطة، حسب الاقتضاء، من جانب منظمة التعاون الاقتصادي والوكالات المتخصصة في اجتماعات وأنشطة بعضها البعض؛

٤ - ترحب بالتعاون الجاري بين منظمة التعاون الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بما في ذلك برنامج العمل المتعلق بالكفاءة التجارية وإنشاء شبكة للنقل المتعدد الوسائط والنقل العابر في منطقة منظمة التعاون الاقتصادي؛

٥ - تقدر التعاون الجاري بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، ويشمل ذلك، في جملة أمور، تنفيذ المشروع المشترك بين منظمة التعاون الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات المتعلق بإنشاء وحدة تنسيق لمكافحة المخدرات داخل أمانة منظمة التعاون الاقتصادي، وأنشطة أخرى تساهم في الحد من إساءة استعمال المخدرات وتقليص الاتجار بالمخدرات في منطقة تلك المنظمة؛

٦ - ترحب بتوصيات اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في دورتها الخامسة والخمسين المعقودة في بانكوك في الفترة من ٢٢ إلى ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٩ التي تدعو إلى تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي في المجالات التي هي موضع اهتمام مشترك، وتدعو اللجنة إلى زيادة التعاون مع تلك المنظمة، مع التركيز على المشاريع الممكنة التنفيذ في المجالات ذات الأولوية لمنظمة التعاون الاقتصادي، وهي مجالات النقل والاتصالات، والتجارة، والاستثمار، والطاقة، والبيئة، والصناعة، والزراعة، بما يعود بفائدة شاملة على المنطقة بأسرها؛

٧ - ترحب أيضا باستمرار الجهود المبذولة من أجل زيادة توطيد المشاورات وتبادل الآراء على الصعيد الأقليمي بشأن القضايا التي هي موضع اهتمام مشترك من خلال المنتديات المفيدة مثل الاجتماع الاستشاري الرابع بين الرؤساء التنفيذيين للمنظمات دون الإقليمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في كاتماندو في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨؛

٨ - ترحب كذلك بزيادة الاتصالات بين منظمة التعاون الاقتصادي والبنك الدولي عملاً بالقرار ١٥/٥٣، وتكرر دعوتها الموجهة إلى المؤسسات المالية الدولية ذات الصلة لكي تبدأ مشاورات وتواصلها وتكثفها من أجل تقديم مساعدتها لمنظمة التعاون الاقتصادي والمؤسسات المنتسبة إليها لتمكينها من تحقيق أهدافها؛

٩ - تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة وإلى المجتمع الدولي مواصلة المساعدة في تعزيز قدرة الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي، فضلا عن أمانة تلك المنظمة، على مواجهة التحديات التي تطرحها العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها؛

١٠ - تدعو منظومة الأمم المتحدة، وهيئاتها المعنية، والمجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة التقنية وغيرها من أنواع المساعدة، حسب الاقتضاء، للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي ولأمانتها، في

تعزيز نظامها للإنذار المبكر، وتأهبها، واستجابتها في الوقت المناسب، وعمليات التعمير التي تقوم بها، بغية الحد من الخسائر البشرية وتخفيف حدة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للكوارث الطبيعية؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي".

الجلسة العامة ٧٥

٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩